الأنباء
الاحد 17 يوليو 2011

السلة الاقتصادية

www.waleedalhaddad.com
بقلم: د.وليد عبدالوهاب الحداد

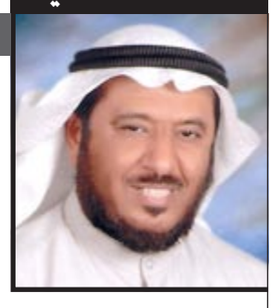

تدمير البيئة الكويتية والطريق إلى الإصلاح (2 ـ 3)

تطرقنا في المقالة السابقة إلى أهمية المحافظة على البيئة ودورها في تعزيز الوجود الإنساني وتطرقنا إلى حجم الدمار الكبير الذي تعرضت له البيئة البرية في الكويت وأهمها البحيرات النفطية وغيرها من العوامل الهامة التي دمرت البيئة البرية ونود أن نضيف أحد العوامل التي تم نسيانها، وهي النفايات الصلبة من البيوت حيث يتم جمع 4 آلاف طن يوميا، وللأسف هذه النفايات لا تعالج وإنما تدفن في الأرض، والقرين كانت في الستينيات مدفن نفايات وتحللت وأصبحت تظهر ضائقة (شمال القرين)، وتم حلها حاليا بوضع بابيات لحرق الغازات، ويوجد حاليا 6 مرادم في الكويت كل مردم 1 ـ 2 كيلومتر مربع. والمفروض أن تبتعد عن كل منطقة سكنية 5 كيلوات، ومشكلة هذه المرادم انها تسبب الأضرار التالية:

- عدم صلاحيتها للسكن والزراعة.
- الغازات السامة التي تظهر منها.
- تدمير البيئة.
- تضييع مورد مالي.

وللأسف الشديد كانت لدى البلدية من عشرين سنة أو أكثر عدة مشاريع لإنشاء مصانع لمعالجة النفايات ولكن أصبحت حبرا على ورق واستفادت منها الدول المجاورة.

والسبب ليس نقصا في الأموال ولا الإمكانيات ولكنه الفساد الذي يضرب الإدارة الكويتية بكل قوة ويفقدها فاعليتها بدون حسيب أو رقيب.

2 ـ البيئة البحرية:

للأسف الشديد أصبحت البيئة البحرية في الكويت ملوثة وغير صالحة للسباحة وفقدت الكويت 70٪ من ثروتها السمكية، ويقدر إذا استمر الدمار الحالي للبيئة البحرية أن تفقد الكويت كامل ثروتها السمكية بعد 10 سنوات، ويمكن تلخيص أهم أسباب ومظاهر التدمير البيئي البحري في التالي:

أ ـ تدمير مراعي الأسماك والكائنات الحية بشكل كبير وبنسبة 50 ـ 70٪ في جون الكويت ولعدة أسباب:

- كراف رصيد السبخات بشكل غير طبيعي وقانوني عن طريق الشباك غير القانونية (تصيد جميع الأسماك وليست محددة) وغير مصرح بها. القراقير (نوع من الشباك والأقفاص الحديدية لصيد السمك) تقوم أيضا بصيد جميع الأسماك من غير تحديد (الصغير والكبير) وتقضي على الأسماك في هذه البيئات وتسبب خللا في التوازن البيئي من غير تنظيم أو تصريح.
- المكب المستمر للنفايات السائلة للمنازل في جون الكويت عن طريق مصبات الأشغال وهي غير معالجة سابقا والتراكم أدى إلى ترسب كميات هائلة في ساحات البحر، وتدمير مراعي الأسماك وتلوثها بالبكتيريا واندثارها.
- الزيوت التي تنكب من السفن وأهمها ناقلات النفط العملاقة وتسبب تلوث البحر.
- الحوادث الناجمة عن طريق القوة القاهرة (بابيات النفط) من خلال حرب التحرير، بالإضافة إلى خزانات البترول في محطة الدوحة. أثرت على البيئة البحرية.
- الدفان والردم الكبير للمناطق الساحلية على أساس بناء منشآت عمرانية بدون دراسة، وكان الأجدر عدم البناء في البيئة البحرية وبدلا من ذلك سحب المياه إلى البر.
- تركيز المباني الحكومية على البحر، وكان يفضل بناؤها خارج الساحل البحري وعدم الدفن.
- النفايات المستخرجة من آبار البترول والتي ترمى في البحر.
- النفايات المخلوطة في الزيت والشحوم والديزل. وترمى بطريقة سرية في البحر والناتجة من كراجات السيارات.

ب ـ ارتفاع درجات الحرارة ساهم في ارتفاع الطحالب البحرية والرطوبة العالية أثرت على الأكسجين وموت الأسماك.

ج ـ الصيد الجائر في البحر، فالطراريد (مراكب الصيد الصغيرة والشخصية) كانت قليلة وزادت بشكل غير طبيعي (وهي غير مرخصة) وخصوصا الصيادين من خارج الكويت (جنسيات عربية/آسيوية)، بالإضافة إلى ان العقوبات غير مغلظة مما سبب استمرار الصيد الجائر وتدمير المصائد الكويتية.

د ـ عدم تنظيم الصيد مع كل من السعودية وإيران وهي بحاجة إلى اتفاقيات مع هذه الدول.

هـ ـ اختفاء الكائنات البحرية الشاطئية التي تظهر مع المد والجزر، مثل القواقع البحرية، الشرايب (القشريات)، وأبو جلمبو (كائنات بحرية صغيرة)، والسمك النطاط، والديدان البحرية التي تتغذى عليها الأسماك.

هذه بعض الأسباب في دمار البيئة البحرية لدينا في الكويت وفقدان 70٪ من مخزوننا الاستراتيجي، وهذه الأسباب التي تجعلنا نفتقد الأسماك الكويتية في الأسواق وارتفاع أسعارها الحاد جدا، بالإضافة إلى حرمان الكويتيين من الاستمتاع بالشواطئ الساحلية والسباحة فيها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

3 ـ التلوث الجوي:

التلوث الجوي في الكويت أمر واضح وظاهر وذلك من خلال انتشار أمراض الربو والحساسية، وزيادة كميات الغبار التي تؤثر على صحة الإنسان من خلال زيادة التصحر في الكويت والقضاء على الغطاء النباتي الصحراوي، هذا بالإضافة إلى الكميات السامة التي ترمى في أجواء الكويت بدون سيطرة أو تنظيم، ويمكن تلخيص أهم أسباب التلوث الجوي في التالي:

أ ـ زيادة عدد المصانع بالأخص في الشعيبة والأحمدي، وعدم السيطرة على ما ترميه هذه المصانع بالأجواء الكويتية ولعل من أهمها عدم وضعها لفلاتر بيئية وصحية لمداخنها.

ب ـ زيادة عدد السيارات في الكويت وللأسف بدون اشتراطات بيئية لاستيراد هذه السيارات وعدم تحديد حجم الاستيراد مما سبب تلوثا بيئيا كبيرا ومع افتقار وسائل النقل العام وضعفه يشجع على زيادة حجم هذه السيارات كوسيلة نقل رئيسية.

ج ـ الحرائق النفطية المستمرة إلى يومنا هذا لها دورها في التلوث الجوي.

د ـ الضوضاء من الطائرات التي تعمل على خلخلة الأجواء.

هـ ـ الغازات السامة التي تلقيها البحيرات النفطية إثر تبخر النفط.

و ـ عدم السيطرة ودراسة أثر المبيدات الحشرية والزراعية في الكويت وآثارها على الزراعة والتربة الغذائية وغيرها، وأيضا شركات المبيدات الحشرية في البيوت والتي ذهب على أثرها عدة أرواح بسبب التخزين السيئ في المنازل للشركات.

● (يتبع)

«نخيل» تخرج من عنق زجاجة الديون بجدولة 2,2 مليار دولار

دبي ـ العربية.نت: نقلت تقارير إعلامية، أمس، عن مصدر رفيع المستوى في «نخيل» العقارية بدبي أن الشركة التي كانت وسط دوامة أزمة الديون في الإمارة قد نجحت في الحصول على موافقة كل الدائنين الماليين لإعادة جدولة ديون تبلغ قيمتها 2,2 مليار دولار.

وذكر المصدر ذاته لصحيفة «الخليج» الإماراتية أن موافقة 100٪ من البنوك الدائنة على مسودات الاتفاقيات النهائية للعرض الذي تقدمت به الشركة يتضمن جدولة الديون خلال 5 سنوات.

وأشار إلى أنه بالحصول على هذه الموافقات تكون «نخيل» قد استكملت جميع الشروط المتعلقة بالبدء بإصدار صكوك الدائنين التجاريين بقيمة 4,8 مليارات درهم قبل نهاية يوليو الجاري.

وسيشرف مصرف «دويتشه بنك» على عملية إصدار الصكوك وتوزيعها على الدائنين التجاريين، إلا أنه لن يتم إدراج الصكوك في البداية لدى أي جهة من الجهات المعنية لحرص شركة نخيل على توفير جميع الخيارات للدائنين التجاريين للاستفادة من الصكوك سواء من حيث بيعها أو رهنها، مقابل الحصول على تسهيلات ائتمانية، على أن يتم تحديد موعد وجهة الإدراج لاحقا.

السعودية تطلق عمليات قنص للفرص بعد إعلان خطة 500 ألف مسكن

دبي ـ العربية.نت: أثارت التعديلات الأخيرة على تشريعات سوق الإسكان أخيرا في السعودية حركة قوية بين شركات الاستثمار التي بدأت بطرح او بتطوير صناديق عقارية تستهدف الاستفادة من الفرص المتوقعة في القطاع مع قرب الانتهاء من تفاصيل منظومة الرهن العقاري، والإعلان عن إنشاء وزارة للإسكان.

وتستهدف شركات الاستثمار فئات واسعة من الباحثين عن عوائد جيدة ستقدمها خطة الحكومة السعودية لبناء 500 ألف وحدة سكنية معروضة للتملك، اضافة الى تسهيل عملية الحصول على قروض ميسرة، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى مليون وحدة سكنية على مدى 5 سنوات.

وبحسب صحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة اليوم فقد أعلنت مجموعة سلمان عبدالله بن سعيدان للعقارات في السعودية عن توقيع اتفاقية مع شركة «الجزيرة كابيتال» التابعة لبنك الجزيرة، عن طرح صناديق عقارية تختص بالمشاريع السكنية تستهدف تشييد 100 وحدة سكنية.

وقال سلمان عبدالله بن سعيدان، رئيس المجموعة، إن هذه الاتفاقية تأتي ضمن خطط المجموعة السكنية التي تستهدف بناء 500 وحدة سكنية مع نهاية العام المقبل 2012.

ومن جهته، قال وليد بن غيث، مدير عام إدارة الأصول في شركة «الجزيرة للأسواق المالية»، إن التوقيع على هذه المذكرة يحدد إطار التعاون بين الطرفين في تقديم فرص الاستثمار العقارية للمستثمرين والعمل على تحقيق أهدافهم الاستثمارية من خلال التعاون مع أفضل بيوت الخبرة العقارية.

وأوضح بن غيث ان اهتمام الشركة «بتقديم هذا النوع من الأصول الاستثمارية يأتي اعتقادا بالجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات والحرص على تقديم جميع أنواع الأصول الاستثمارية في أفضل صورها».

وأوضح رئيس مجموعة بن سعيدان أن القطاع العقاري كان دائما مصدر دعم لاستثمارات المجموعة التي طرحت صناديق عقارية حتى نهاية العام المنصرم في جميع أنحاء البلاد، والتي زادت استثماراتها على 1,3 مليار ريال.

وبحسب تقارير غير رسمية ذكرت أخيرا أن حجم الاستثمار في القطاع العقاري في السعودية يتجاوز تريليوني ريال (533 مليار دولار)، وأن سوق الإسكان سيستوعب 3 تريليونات ريال (800 مليار دولار) خلال العشرين عاما المقبلة.

اليابان قد تنفق 152 مليار دولار لإعادة البناء في 5 سنوات

طوكيو ـ رويترز: قالت صحيفة اساهي اليابانية ان مسودة خطة لاعادة البناء بعد زلزال اليابان يتوقع ان تصل التكلفة الى 152 مليار دولار على مدى خمس سنوات لكنها لم تتناول زيادات ضريبية تعتبر ضرورية لتمويل المشروع. ودعت الخطة ايضا الى استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مع تلاشي ثقة الرأي العام في الطاقة النووية وبحث السلطات عن بدائل في ظل الجهود التي طال امدها للسيطرة على محطة فوكوشيما النووية. وتعتزم الحكومة الانتهاء من خطة اعادة البناء بنهاية الشهر لتصبح العمود الفقري لميزانية تكميلية ثالثة ستوضع خلال بضعة اشهر.

اعتقال «محتالين على الإنترنت» سرقوا 100 مليون دولار من أميركيين

قالت وزارتا العدل الأميركية والرومانية انهما اعتقلتا اكثر من 100 شخص في إطار جهد استمر لمدة عام لوقف مخططات احتيال عبر الإنترنت كلفت الاميركيين أكثر من 100 مليون دولار. وقالت وزارة العدل ان الشرطة الرومانية نفذت 117 غارة امس الجمعة. وقالت هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي» انهم اعتقلوا 90 شخصا في تمشيط لتسع مدن. وبموجب هذه الخطط يتظاهر الرومانيون بأنهم أميركيون سيعلنون على موقع «كريجسليست» او «اي باي» الإلكترونيين انهم يبيعون سيارة أو زورقا او شيئا آخر باهظ الثمن ويعرضون التسليم إذا ما أرسل البائع المال لهم. وبمجرد ارسال المال فإن اشخاصا يطلق عليه اسم «السهام» يستردونها عادة باستخدام هويات مزيفة. وقالت وزارة العدل: وبالتالي يرسلون الاموال الى الخارج عادة الى اشخاص في رومانيا بعد خصم نسبة عمولاتهم. واعتقلتهم الشرطة في فلوريدا وكنتاكي وميزوري وبنسلفانيا وتكساس في الاشهر الثمانية عشر الماضية، ووجهت لأغلبهم تهمة التحايل عن طريق الانترنت او تهم متعلقة بذلك. وأقر العديد بذنبهم.

سيولة العقار المحلي انخفضت في يونيو بنحو 11,4٪

«الشال»: في الكويت ارتفاع في الأسعار وجدل وتخبط وقلة عمل

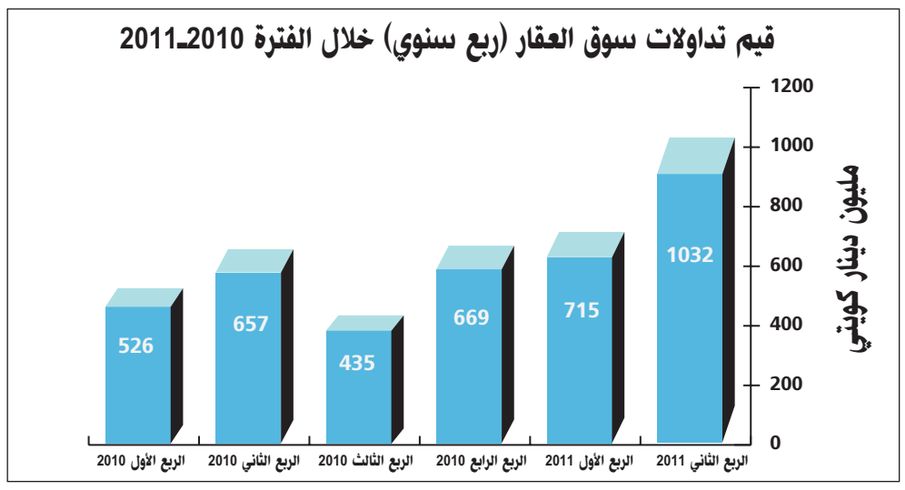

قال تقرير شركة الشال الأسبوعي ان أسعار المواد الأولية والمواد الغذائية ترتفع منذ نحو عام وتجتمع دول ومنظمات معنية لإيجاد سبل لمواجهة الضغوط التضخمية وتحاول علاج مسبباتها التي يعزى بعضها إلى تداعيات الحالة الأمنية أو التوجس منها وبعضها الآخر إلى تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات وبعضها الأخير إلى ندرة المتوافر أو إلى قوى الاحتكار عالميا أو داخليا. ولكن في كل الأحوال باتت كل الدول تعتمد معايير وإحصاءات حديثة ودقيقة.

وأوضح التقرير انه لقياس التضخم نعرف مثلا منذ يوم 2011/7/8 أن معدل التضخم في الصين صاحبة ثاني أكبر اقتصادات العالم وصاحبة المليار وربع المليار إنسان والمتخلفة نسبيا كان في شهر يونيو 2011 بحدود 6,4٪ بينما لا تريد الصين أن يفوق معدل التضخم الـ 4٪ عن عام 2011 بكامله لذلك تحاول أن تتحوط من أضرار تلك الضغوط خوفا من تدهور القدرة التنافسية لاقتصادها وتتبع سياسة نقدية متشددة خلافا لمعظم دول العالم وترفع سعر الفائدة على اليوان للمرة الثالثة هذا العام إلى نحو 6,6٪.

وأضاف في الكويت ليس لدينا مؤشر محترم لقياس معدلات التضخم والمقصود مؤشر للتضخم يعتمد على عينات من الأسر ممثلة للسكان يتم حساب مكونات نفقاتها من ميزانياتها كما تتم ملاحقة دورية للتغير في أسعار هذه المكونات.

وبين: كان للكويت مؤشر متقدم في بداية سبعينات القرن الفائت عندما كانت الكويت متقدمة ولكن مع التخلف المستمر في الإدارة العامة غابت كل الإحصاءات الضرورية لأنها «لغة» لا تعني الإدارات التي لا تعي أهميتها فالإحصاءات إلى جانب أهميتها السياسية في حسم الجدل حول المعدلات وما يخص المحلي والمستورد منها تبقى مهمة جدا في تشخيص الحالة ومسبباتها ومن ثم اقتراح السبل الناجعة لمواجهتها. وتلك الإحصاءات مع بعض الإضافة والتعديل مهمة جدا في احتساب حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه الحقيقي هذا الناتج الذي لا تستقيم أي سبل قياس ومقارنة لنتائج خطة التنمية أو تلمس مسار الاقتصاد الكويتي دون حسابه على نحو صحيح».

واشار التقرير الى ان ما يشغل المجتمع اليوم حوار ساخن حول خدمات الاتصالات من هواتف وإنترنت وغيرها ولكن لا أحد يعرف وزنها في موازنات الأسر المختلفة ولا أثرها على موازنات عينات الأسر المختلفة لذلك هو حوار بلا معنى كبير.

وينسحب هذا على المواد الغذائية والسكن والملبس أيضا فالأصل هو المعرفة الدقيقة للمعدلات الحقيقية للتضخم ثم معرفة مكان وقوع الخلل تبعا لوزنه ثم المواءمة بين السياسات الاحترازية العامة ـ مثل سياسة نقدية أو مالية متشددة ـ والسياسات الموجهة إلى مناطق الخلل الجزئية وهي سياسات أقل ضررا وأكبر نفعا.

وأوضح ان البلد يشكو ويتخبط من كثرة الجدل وقلة العمل أو الفعل وهذا صحيح والسبب هو أنه في غياب وسائل القياس الموثوقة يبقى من حق أي كان أن يختار ما يشاء من مشكلات وينسبها إلى ما يشاء من مبررات وعلى كل من يعارضه إثبات العكس بينما في الدول المتقدمة العكس هو الصحيح فالسياسات الاستباقية متغير تابع للأرقام والمؤشرات والجدل يكون حول الآليات وليس حول الحقائق والنتائج.

وقال تقرير الشال ان سيولة سوق العقار المحلي انخفضت في شهر يونيو 2011 بنحو 11,4٪ مقارنة بما كانت عليه في شهر مايو من العام نفسه إذ بلغت قيمة تداولات شهر يونيو نحو 277,2 مليون دينار مقابل نحو 312,8 مليون دينار لشهر مايو 2011.

وتوزعت تداولات شهر يونيو بين نحو 263,2 مليون دينار عقودا ونحو 14 مليون دينار وكالات.

وضمن تداولات شهر يونيو انخفضت بيوع السكن الخاص فبلغت عقودا ووكالات نحو 124,8 مليون دينار أي ما نسبته 45٪ من جملة قيمة البيوع بينما ارتفعت قيمة بيوع السكن الاستثماري من نحو 86,7 مليون دينار في شهر مايو 2011 إلى نحو 138,6 مليون دينار في يونيو 2011 أي ما نسبته 50٪ من جملة قيمة البيوع أيضا حيث ان السكن بنوعيه (الخاص والاستثماري) قد استحوذ على ما نسبته 95٪ من سيولة السوق العقاري تاركا 5٪ تقريبا من السيولة لتداولات العقار التجاري في شهر يونيو.

قال تقرير «الشال» ان الأرقام تشير في الوقت نفسه إلى ارتفاع كبير في سيولة سوق العقار المحلي في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام الحالي حيث ارتفعت قيمة تداولات الربع الثاني عن مستوى مثيلتها في الربع الأول بما نسبته 44,4٪ وسجلت ارتفاعا عن مثيلتها في الربع الرابع من العام الفائت قاربت نسبته 54,3٪. وقاربت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات 1032 مليون دينار منها نحو 955,9 مليون دينار عقودا و76,1 مليون دينار وكالات.

ولابد هنا من إعادة التذكير بأن جمع الرقمين فيه بعض الخطأ لأن بعض الوكالات تتحول لاحقا إلى عقود وإن نزعت البيوع باتجاه العقود بما يعنيه ذلك من أن عمليات التداول أصبحت تميل للمستفيد النهائي. وكانت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات خلال الربع الأول قد بلغت نحو 714,8 مليون دينار لكنها ارتفعت ـ كما أسلفنا ـ إلى نحو 1032 مليون دينار خلال الربع الثاني مما يعني أن التداولات تمضي في اتجاه تصاعدي.

وعليه بلغت جملة قيمة بيوع السوق العقاري خلال النصف الأول من العام الحالي نحو 1746,7 مليون دينار أي ما نسبته نحو 81,6٪ من قيمة بيوع السوق العقاري لعام 2010 كله وما نسبته 93٪ من مستوى عام 2009.

ولو افترضنا استمرار سيولة السوق العقاري خلال ما تبقى من السنة ـ ربعان آخران ـ عند المستوى نفسه فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق العقاري ـ عقودا ووكالات ـ نحو 3493,5 مليون دينار وهي قيمة أعلى بنحو 1353,7 مليون دينار أي بما نسبته 63,3٪ عن مستوى عام 2010 الذي بلغ نحو 2139,8 مليون دينار مما يعني استمرار الارتفاع في مستوى السيولة وقد لا يستمر بالوتيرة المرتفعة نفسها ولكن السيولة ستظل أعلى مما كانت عليه في العامين الفائتين.

وأوضح التقرير ان تداولات السكن الخاص انخفضت على نحو طفيف في النصف الأول من العام الحالي ببلوغها نحو 54,6٪ من قيمة البيوع مقابل نحو 57,1٪ في النصف الأول من العام الفائت وتراجعت مساهمة القطاع الاستثماري إلى نحو 37,5٪ من 37,7٪ في النصف الأول من العام الفائت في حين ارتفعت تداولات نشاط القطاع التجاري مقارنة بالنصف الأول من العام الفائت إذ بلغت نحو 7,7٪ بعد أن كانت نحو 4,6٪ في النصف الأول من

أسهم افتراضية لمحبي البيئة النظيفة

ابتكر اتحاد السياحة الألماني فكرة لتمضية إجازة حيادية للمناخ، اي لا تتسبب في انبعاث غاز ثاني أكسيد الفحم، أهم ما فيها بيع أسهم للغابة بسعر رمزي.

ففي مكلرلنبورغ فوربومرن الولاية التي يصل طول ساحلها على بحر البلطيق الى 1900 كلم، قام اتحاد السياحة الألماني بتطوير مشروع فريد للمنطقة، بحيث يمكن للسياح تمضية إجازة حيادية للمناخ، اي لا تتسبب في انبعاث غاز ثاني أكسيد الفحم، أهم ما فيه: بيع أسهم للغابة. وتقوم الفكرة التي نشر تفاصيلها موقع «إيلاف» الالكتروني على مساهمة السياح في قيام أول غابة مناخية ألمانية، وذلك من خلال شرائهم رمزيا شجرة في الغابة، فمن يشتري أحد أسهم الغابة بقيمة 10 يوروات، يمكنه ان يزرع شجرة، تقوم بتعديل او تحييد كمية الغاز العادم التي تتسبب بها كحد متوسط أسرة مؤلفة من 4 أشخاص في إجازة لمدة أسبوعين. اما عملية زرع الأشجار فيمكن للزائر ان يساهم فيها شخصيا ويزرع بالتالي الشجرة التي تبرع بها على شكل سهم، وقد تم حتى اليوم بيع أكثر من 10 آلاف سهم من اجل زرع ست غابات مناخية تصل مساحتها الإجمالية الى 7,5 هكتارات. ويأتي هذا الانقلاب في التفكير والاتجاه نحو القيام برحلة صديقة للبيئة او ما تسمى اليوم الرحلات الخضراء، طال ايضا شركات سياحة وفنادق في ألمانيا، ودور الريادة هنا يشغله فندق فيلدبيرغرهوف في منطقة الغابة السوداء، وهو اول فندق لحماية المناخ من التلوث تهتم إدارته بالاستخدام الرشيد للطاقة والماء أيضا. وقد عمدت تدريجيا الى تجهيز كامل البناء بأجهزة منخفضة الاستهلاك للطاقة، منها استبدال التدفئة القديمة بالمازوت بمحطة تدفئة حديثة. وبناء على هذه الإستراتجية تمكنت ولاية مكلنبورغ فوربومرن من توفير ما بين الـ 600 و700 طن من غاز ثاني أكسيد الفحم، اضافة الى حوالي 300 ألف ليتر من زيت التدفئة. طريق آخر سلكته شركة القطارات الألمانية «دويتشه بان» فمن خلال عرضها الخاص «الطبيعة هدف الرحلة» تقوم بنقل المسافرين الى 17 منتزها قوميا ألمانيا، تتوافر فيه محميات طبيعية منتشرة من البحر الضحل في الشمال وحتى مناطق جبال الألب في الجنوب.

وبالتعاون مع اتحادات البيئة الكبيرة مثل اتحادي نابو وبوند توزع شركة القطارات الالمانية الدعاية للرحلات الخضراء عن طريق منشورات لطرق الدراجات والسير في مناطق المحميات.

وفي «منتدى السفر بشكل مختلف» وبدء نشاطاته منذ قرابة عامين، تمكن من ضم 140 شركة سياحية للسير في طريق السياحة المستدامة، وبالتعاون مع شركة اتموسفير في برلين يعرض هذا المنتدى خلال معرض بورصة السياحة العالمي الذي يقام سنويا في العاصمة الألمانية على الزوار والمسافرين أفكارا عن كيفية تخفيض كميات الغاز العادم التي يتسببون بها خلال رحلاتهم الجوية. والنقود المتحصلة من «شهادة المناخ» التي يحصل عليها كل زائر يتم استثمارها في مشاريع لانتاج الطاقة في الدول النامية. ومنذ تأسيسها بداية عام 2009 يشارك في المبادرة المستدامة الجديدة «فوتوريوس»، اكبر شركات سياحية ألمانية مثل توو وتوماس كوك، سواء في إعادة تشجير غابات في سريلانكا او دعم طاقة الرياح في تركيا.

الاتحاد الأوروبي: معظم البنوك الأوروبية قادرة على مقاومة الأزمات المالية

بروكسل ـ كونا: رحب الاتحاد الاوروبي امس بالاعلان عن نتائج اختبارات الضغط التي اجريت على البنوك الخاصة به قائلا انها تعد خطوة اخرى في عملية الاصلاح. وقال مفوض الاتحاد الاوروبي للشؤون الاقتصادية أولي رين ومفوض الاتحاد الاوروبي للسوق الداخلية ميشيل بارنييه في بيان مشترك الليلة الماضية «أن اصلاح القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي يعد عنصرا هاما من عناصر الاستجابة الشاملة للأزمة الراهنة». ونشرت الهيئة الأوروبية المصرفية التي نفذت اختبارات الضغط النتائج ليلة اول من امس حيث اظهرت ان ثمانية من اصل 90 بنكا اوروبيا فشلت في اختبارات الضغط وهي خمسة بنوك اسبانية وبنك نمساوي وبنكان يونانيان وان 16 بنكا اوروبيا كانوا في منطقة الخطر. وتقيس هذه الاختبارات مدى قدرة البنوك الاوروبية على الصمود امام اي ازمة مالية اخرى.

أوباما يتعهد بتفادي كارثة إفلاس أميركا

عواصم ـ وكالات: ألمح الرئيس الأميركي باراك أوباما أول من امس أنه سيدعم خطة الجمهوريين الأقل طموحا لرفع سقف ديون البلاد بهدف تفادي وقوع كارثة إفلاس البلاد في 2 أغسطس المقبل.

وسيؤدي اقتراح زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ الأميركي ميتش ماكونيل لرفع سقف الحد الأقصى للديون الأميركية على 3 دفعات على مدار العام المقبل ويعلق فعلا التداعيات السياسية في رقبة الرئيس.

ولا يدعو الاقتراح الى تطبيق اجراءات تقشفية طموحة في الإنفاق الحكومي أو العائدات الجديدة التي كانت محل شد وجذب بين الجمهوريين والديموقراطيين لأشهر.

وقال أوباما في مؤتمر صحافي انه ليس معجبا بحل ماكونيل لأنه ينطوي على موافقة الكونغرس على كل قسط مما يعني أن القضية «ستزعجنا لأشهر وسنوات مقبلة».

ولكن بينما التداعيات الممكنة للتقييمات الافتراضية لوكالات التصنيف التي تهددنا منذ أسابيع بخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، قال أوباما انه سيمضي قدما باقتراح ماكونيل اذا لم تحدث انفراجة في المحادثات حول خطة توفير واسعة النطاق خلال الساعات الـ 24 المقبلة.

وقال «من الناحية البناءة يمكننا القول انه اذا عملت واشنطن كالمعتاد ولم تستطع القيام بأي شيء، فدعونا على الأقل نتفادى وقوع كارثة».

وكان البيت الأبيض قد ألمح أول من أمس بعكس ذلك حيث قال المتحدث جاي كارني إن أوباما لن يدعم خطة ماكونيل لأننا «لسنا دولة عالم ثالث تقترب من الإفلاس كل 3 أو 4 أشهر».

كما تبادل كل من الرئيس الأميركي باراك أوباما والجمهوريون المطالب بخطة جادة لخفض العجز مما يشير إلى غياب التقدم في المحادثات الرامية لتفادي التخلف عن سداد ديون الحكومة الأميركية.

وحذر أوباما من أن اسعار الفائدة سترتفع إذا حدث تخلف عن سداد الديون.

واستغل أوباما مؤتمرا صحافيا في البيت الأبيض لمواصلة الضغط على قادة الكونغرس لإعداد إطار عمل لخطة لخفض العجز لتجنب التخلف عن سداد الديون في الثاني من أغسطس.

وقال أوباما «أروني خطة بخصوص ما تفعلونه بشأن الديون وخفض العجز. إذا أروني خطة جادة فأنا مستعد للتحرك حتى إذا تطلب ذلك مني بعض القرارات الصعبة».

الركود الاقتصادي يحدّ من سفر الأميركيين في الصيف

نيويورك ـ رويترز: ذكر استطلاع جديد للرأي ان اغلبية الاميركيين لا يخططون للسفر هذا الصيف ومعظم اولئك الذين يخططون للسفر لن يذهبوا بعيدا عن مدنهم بسبب التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده البلاد. وقال اكثر من ثلث او 34٪ من الاشخاص الذين اجري عليهم الاستطلاع في معهد كلية ماريست لاستطلاعات الرأي انهم غيروا خططهم للسفر لتوفير المال. واوضح الاستطلاع الذي اجري عبر الهاتف ان 55٪ من البالغين الاميركيين لن يحجزوا اي خطط عطلة صيفية على الاطلاق مقارنة بنسبة 52٪ في صيف 2010. وقال د.لي ميرينجوف مدير معهد كلية ماريست لاستطلاعات الرأي «نواصل مشاهدة آثار الركود الاقتصادي على خطط اجازات الاشخاص.. الناس متأثرون بالانكماش ويعدلون خطط اجازاتهم وفقا لذلك».